

الإمارات تنصد الأسواق الخليجية رواجاً للمعدن الأصفر ثم السعودية والكويت وقطر والبحرين

خبراء: الذهب سيد السوق

للاونصة سينخفض سعره إلى 1000 دولار للاونصة خلال الربع الأول من 2014. وأرجع العتيقي ذلك إلى وجود توقعات بانخفاض سعر برميل النفط الس 70 دولاراً للبرميل من 103 و104 دولاراً للبرميل خلال الفترة الحالية مرجعاً ذلك لأسباب منها زيادة المعروض من النفط خاصة ما أعلنت عنه روسيا مؤخراً أنها تمتلك أكبر احتياطات نفط وغاز في العالم كذلك إعلان أميركا عن اكتشاف نفط في إحدى الولايات التابعة لها بكميات تتجاوز الـ 7 تريليونات برميل.

وقال إن انخفاض أسعار النفط يؤثر بالتبعية بانخفاض أسعار الذهب مطالباً الجهات المعنية في الكويت بالبحث عن مدخول آخر بجانب النفط ولا تكون هناك زيادات في بند الرواتب بشكل غير مدروس.

السبائك الذهبية

وفي الإطار ذاته قال المدير التنفيذي لشركة سبائك الكويت لتجارة المعادن القيمة رجب حامد إن نزول أسعار الذهب منذ إبريل الماضي نتج عنه تزايد الإقبال على شراء السبائك الذهبية، مشيراً إلى أن حجم الاستثمار في الذهب يمكن معرفته من خلال الإقبال على السبائك الذهبية التي دخلت الكويت في الشهور الماضية «إبريل ومايو ويونيو».

وأضاف حامد أن هناك إقبالا من قبل المواطنين والمقيمين على شراء السبائك الذهبية، مبيحاً أن كمية السبائك التي تستوردها الشركة من الخارج في الاسبوع الواحد زادت إلى 3 أضعاف ما كانت تستورده مقارنة بالشهور الماضية «قبل نزول أسعار الذهب».

وزاد قائلاً: يوجد طلب كبير على السبائك السويسرية عيار 24 من قبل المستثمرين منذ شهر إبريل الماضي لكونها لها سمعة مثل الإلماس اللججكي.

ومضى قائلاً: تراجعت أسعار الذهب منذ 16 إبريل الماضي إلى 1200 دولار في شهر مايو الماضي وكانت تتداول الأسعار حول 1277 دولاراً للاونصة في تاريخ 12 يوليو.

وتوقع حامد زيادة إقبال المستثمرين على شراء السبائك الذهبية في الكويت خلال شهر رمضان المبارك، مضيفاً أن من الأمور التي ساعدت على زيادة إقبال المستثمرين على شراء السبائك الذهبية اتجاه بعض البنوك المحلية لتسويق الذهب الاستثماري «السبائك» خلال الفترة الأخيرة.

● عاطف رمضان



إقبال على السبائك الذهبية في الكويت مع نزول الأسعار وتحذير من استمرار نزول الأسعار خلال الفترة المقبلة



قطاع الاتصالات ينافس سوق الذهب من خلال أجهزة الاتصال الحديثة والعروض التي تقدمها شركات الاتصالات

حامد: زيادة إقبال

المستثمرين على

شراء السبائك

الذهبية إلى 3

أضعاف بسبب

نزول الأسعار

الأحداث السياسية

في المنطقة أدت

إلى تزايد إقبال

المستثمرين

على شراء الذهب

ادى الى ندرة العمالة الفنية التي تعمل في ورش الذهب مما نتج عنه أيضاً الصعوبة في تلبية احتياجات الطلب المحلي وارتفاع سعر المصنعية على الذهب. وعن بيع السبائك الذهبية قال الصايغ: هي تجارة غير مربحة بالنسبة لنا فنحن نقدم هذه السبائك لعملائنا كخدمة لان قيمة الربح من المبلغ المستثمر على الكيلو على سبيل المثال لا يزيد عن 60 دينارا مقارنة بالذهب المشغول الذي يدر لنا ربحاً من خلال المصنعية.

مستوى الدعم

أما المدير العام السابق للمقاصة العقارية والخبير الاقتصادي طارق العتيقي فقد أكد أن حجم استثمارات الذهب في السوق المحلي يصعب تحديده بشكل دقيق خاصة أن كثيراً من المواطنين أو المقيمين لديهم كميات كبيرة من الذهب التي تكون على شكل سبائك أو مشغولات ذهبية.

وأضاف أن سعر الذهب تراجع من 1900 دولاراً للاونصة إلى 1218 دولاراً وأن مستوى الدعم الفني لأسعار الذهب كانت عند 1200 دولاراً للاونصة.

واستطرد قائلاً: مستوى الدعم للذهب سيستراوح سعره بين 1200 و1340 دولاراً تقريبا. ومضى قائلاً: إذا كسر سعر الذهب مستوى 1200 دولار

تطوير قطاع السياحة في الكويت وتسهيل سمات الدخول لتتوافد كثير من الجاليات إلى الكويت من مختلف دول العالم كالصين واوروبا مما يعنض سوق الذهب المحلي.

ولفت الصايغ إلى أن من المعوقات الأخرى تجاه كثير من الناس خلال الفترة الماضية لشراء المشغولات المصنعة من الفضة كبديل عن الذهب لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار الذهب إضافة إلى تغير نوك المستهلك ودخول قطاعات أخرى منافسة لسوق الذهب كقطاع الاتصالات والعروض المقدمة من تلك الشركات، مشيراً إلى أن كثيراً من الناس تقتنى هدايا من أجهزة الهاتف الحديثة حيث كان المواطن أو المقيم يقتني هدايا من الذهب مثل الخواتم والمشغولات الذهبية خلال الفترة الماضية.

ولفت إلى أن قطاع الاتصالات سحب جزءاً من الاموال التي كانت تستثمر في قطاع الذهب كما أن محلات الملابس المنتشرة في المجمعات التجارية في الكويت والمحلات المتخصصة في بيع الماركات العالمية من الأحذية والشنط النسائية بدأت تنافس محال الذهب في السوق المحلي.

وأشار إلى أن قيام الجهات المعنية في الدولة مؤخراً بالتشدد في تطبيق القوانين التي تخص اقامات العمالة الأجنبية نتج عنه خروج هذه العمالة من قطاع الذهب ما



رجب حامد



طارق العتيقي



ناصر الصايغ



انتعاش الاقتصاد العالمي يقابله نزول أسعار الذهب

قنوات استثمارية أخرى. وتوقع الصايغ نزول أسعار الذهب خلال الشهور المقبلة بدرجات قليلة كما أن المعادن الأخرى كالفضة ارتفعت أسعارها خلال الفترة الماضية وبالتالي فإن نزول أسعارها قد يكون بدرجات قليلة.

وأشار إلى أن هناك تزايداً على شراء الذهب في الكويت من قبل المواطنين والمقيمين بنهاية شهر رمضان المبارك مع اقتراب عيد الفطر. واستطرد قائلاً: كثير من الناس بدأت تستثمر أموالها من خلال شراء السبائك الذهبية خلال الفترة الأخيرة وذلك نتيجة تراجع أسعار الذهب وكونه ملاذاً آمناً لاستثماراتهم.

وأشار إلى أن الأحداث السياسية في المنطقة أدت إلى تزايد إقبال المستثمرين على شراء الذهب. وعن أكثر الأسواق الخليجية رواجاً للذهب أفاد الصايغ أن الإمارات وخاصة دبي تنصد الدول العربية في إقبال المستثمرين على شراء الذهب كون أسواقها مفتوحة وتأتي بعدها المملكة العربية السعودية ثم الكويت وقطر والبحرين.

وعن المعوقات التي تواجه مؤسسات أو محلات الذهب في الكويت ذكر الصايغ أن السوق المحلي مغلق مقارنة بأسواق الدول المجاورة ويعتمد على المواطنين وبعض الجاليات العربية مطالباً بضرورة

كل محل أو مؤسسة يتراوح ما بين 150 و200 ألف دينار تقريباً وبالتالي فإن مجمل استثماراتنا يقدر بما بين 450 مليون دينار. و600 مليون دينار تقريباً.

وعن مدى الإقبال على سوق الذهب المحلي من قبل جمهور المستهلكين أفاد الصايغ بأن سوق الذهب المحلي شهد إقبالا ملحوظاً خلال شهر رمضان المبارك مشيراً إلى أن هذا الإقبال بدأ منذ بداية فصل الصيف بالترزامن مع نزول أسعار الذهب عالمياً.

وأوضح أن الفترة الحالية تشهد رواجاً كبيراً لسوق الذهب مقارنة بالفترة المقارنة من العام الماضي مرجعاً ذلك إلى تراجع أسعار الذهب والذي بدوره انعكس إيجاباً بزيادة القوة الشرائية لهذا المعدن الأصفر.

وقال إن الذهب يشهد إقبالا كثيفاً في مواسم الأعياد والزواج أيضاً، موضحاً أن فترة زواج الشباب تكون في شهور فبراير ومارس ويونيو.

وأشار إلى أن سعر كيلو الذهب عيار 24 يقدر حالياً بـ 11 ألفاً و400 دينار متوقفاً استقرار أسعار الذهب في هذه المستويات مع تحسن الاقتصاد العالمي.

وبين أن الذهب قناة استثمارية آمنة جداً وأنه كلما انعكس الاقتصاد العالمي انعكس ذلك سلباً بنزول أسعار الذهب لتوجه المستثمرين للاستثمار في

الصايغ: إجمالي

حجم استثمارات

الذهب في الكويت

يقدر بـ 600 مليون

دينار تقريباً

العتيقي: تراجع

سعر الذهب عن

مستوى الدعم

البالغ 1200 دولار

للاونصة مؤبشر

1000 دولار خلال الربع

الأول من 2014

وقدما يلي التفاصيل:

وقدما يلي التفاصيل: فقد أكد نائب رئيس الاتحاد الكويتي لتجارة الذهب والمجوهرات ناصر الصايغ أن حجم استثمارات الذهب في الكويت يصعب تحديده، مشيراً إلى أن معظم مؤسسات الذهب عبارة عن مؤسسات فردية وأنها تقدم ميزات لها لا تعكس الوضع الحقيقي لها ولذلك لا يمكن معرفة الحجم الحقيقي لاستثمارات الذهب في الكويت.

واستطرد قائلاً: يمكن تقدير حجم استثمارات الذهب في الكويت من خلال معرفة إجمالي اعداد التراخيص التجارية لمؤسسات الذهب في الكويت والبالغ عددها 3 آلاف ترخيص تقريباً، مشيراً إلى أن متوسط سعر كمية الذهب الموجودة في كل محل أو مؤسسة يتراوح ما بين 150 و200 ألف دينار تقريباً وبالتالي فإن مجمل الاستثمارات بهذه المحال والمؤسسات يتراوح ما بين 450 مليون دينار و600 مليون دينار تقريباً.

العلي: «التجارة» دمغت 2,350 طن من مشغولات المعادن الثمينة خلال شهر مايو 2013

الاصفر نتيجة اطمئنان المستثمرين بسوق الذهب والمجوهرات في السوق الكويتي، ولغت إلى أن المجلس العالمي للذهب متخصص في قياس مؤشر المعادن الثمينة خاصة الذهب ومعرفة حركات البيع والشراء على مستوى منطقة الشرق الأوسط. وأشار إلى أن سوق الذهب في الكويت رائج نتيجة ثقة المستثمر العربي في الأختام وجودة الذهب.

واستطرد العنزي قائلاً: من الملاحظ وجود إقبال من قبل المواطنين والمقيمين على سوق الذهب خلال شهر رمضان المبارك بسبب نزول الأسعار، مشيراً إلى أن ذلك يتضح من خلال زيادة كميات الذهب التي يتم دفعها من قبل الوزارة خاصة الذهب الخارجي «المستورد». وذكر أن فترة الإقبال على شراء الذهب تكون عادة في مواسم الأعياد والأفراح، مؤكداً وجود زيادة في كميات الذهب التي تقدمها الوزارة خلال تلك الفترة بنسبة 40٪ تقريبا مقارنة بالفترات العادية.

وعن وجود حالات غش تجاري في سوق الذهب، قال العنزي: لم نضبط حالات غش تجاري في سوق الذهب بالكويت، وقد تكون هناك بعض الحالات العادية التي لا يمكن وصفها بغش أو مخالفات كان تكون بعض

قسم الأحجار الكريمة بالإدارة خلال العام الحالي.

ولفت إلى أن الوزارة تسعى لمواكبة التطور العالمي وأن تكون مختبرات فحص المشغولات الذهبية لدى الوزارة مواكبة للمختبرات العالمية. وأشار إلى أن 28 موظفاً لدى إدارة المعادن الثمينة بالوزارة حصلوا على صفة الضبطية القضائية، مبيحاً أن هؤلاء الموظفين شاركوا في حملة توعية نظمها الإدارة لتقديم الخدمات والإرشادات لأصحاب محلات الذهب والمجوهرات بالسوق المحلي فيما يخص كيفية كتابة الفواتير للمستهلكين.

جهة فنية

من جانبه، أفاد مدير إدارة المعادن الثمينة في وزارة التجارة والصناعة م.مسلم العنزي بأن الوزارة جهة فنية تدقق على ضبط جودة المعادن الثمينة مما يزيد من إقبال المواطنين والمقيمين على شراء الذهب.

وأضاف أن هناك علاقة طردية بين ضبط الجودة والرقابة على محلات الذهب وبين حجم الاستثمار في المعادن الثمينة، فكلما كانت هناك زيادة في ضبط الجودة والرقابة على أسواق «العلاجية»، مشيراً إلى أن هذه الأجهزة سيتم إدخالها



م.مسلم العنزي



عبدالله العلي

و20 طناً من تلك المشغولات خلال العام 2010.

وعن حجم الاستثمارات في قطاع الذهب في الكويت، ذكر العلي أن من الصعب معرفة ذلك بشكل دقيق وأن حجم استثمارات الذهب في الكويت مقارنة بالسوق العالمي يمكن قياسها من خلال نسبة عدد السكان المواطنين والمقيمين بالكويت مقارنة بعدد سكان العالم.

ولفت إلى أن سوق الذهب بالكويت يشهد رواجاً خلال الفترة الأخيرة مع نزول أسعار الذهب عالمياً. وبين أن الوزارة ستقوم بتطوير مختبر الأحجار الكريمة بإدارة المعادن الثمينة من خلال توفير معدات وأجهزة علمية حديثة من شأنها الكشف عن الأحجار الكريمة المغلفة والمصنعة أو «العلاجية»، مشيراً إلى أن هذه الأجهزة سيتم إدخالها

أكد الوكيل المساعد للشؤون الفنية وتنمية التجارة في وزارة التجارة والصناعة عبدالله العلي أن الوزارة تحفز حملاتها الرقابية على محلات الذهب خلال شهر رمضان المبارك وتخالص في يقوم بعرض مشغولات ذهبية غير مدغومة للبيع ومن يخالف النشاط المحدد في الترخيص.

وأضاف العلي أن الوزارة ممثلة بإدارة المعادن الثمينة دمغت 2,350 طن من مشغولات المعادن الثمينة منها 80 كيلو تقريباً سبائك ذهبية خلال شهر مايو 2013 مقارنة بـ 4 أطنان من هذه المشغولات منها 2 طن سبائك ذهبية خلال شهر مايو 2012 وأوضح أن هناك إقبالا على المشغولات الذهبية من قبل المواطنين والمقيمين خلال مايو ويونيو الماضيين مقارنة بالفترات السابقة والتي كان فيها الإقبال على السبائك الذهبية، مرجعاً ذلك إلى وجود حالة من الترقب من قبل المستثمرين تحسباً من نزول أسعار الذهب.

وذكر أن إدارة المعادن الثمينة دمغت 24 طناً من مشغولات المعادن الثمينة والسبائك الذهبية خلال العام 2012 منها 20 تقريبا عبارة عن سبائك ذهبية مقارنة بـ 33 طناً من المعادن الثمينة دمغتها الإدارة خلال العام 2011

الصين والإمارات والهند الأعلى نمواً بتجارة الذهب خلال الربع الأول

ذكر تقرير صدر مؤخراً عن مجلس الذهب العالمي أن الإمارات سجلت خلال الربع الأول من العام الحالي ثالث أكبر نمو في العالم في تجارة السبائك والعملات الذهبية. وقال التقرير الخاص عن تجارة الذهب خلال الربع الأول من عام 2013 إن تجارة الذهب في الإمارات سجلت نمواً ملحوظاً خاصة في جهة المشغولات عيار 22 قيراطاً، مع تحسن في أسواق أخرى في المنطقة، مشيراً إلى أن الطلب على الذهب في عموم منطقة الشرق الأوسط سجل انتعاشاً ملموساً خلال الفصل الأول من العام الحالي، وبالذات في مصر حيث ارتفع الطلب 34٪ على أساس سنوي.

وجاء في التقرير أن الطلب بلغ خلال الربع الأول من العام الحالي نحو 963 طناً، بقيمة وصلت إلى 50 مليار دولار، وبزيادة 13٪ على أساس سنوي، ووصل القليل في الصين إلى مستوى فصلي قياسي خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام الحالي، بينما ارتفع الطلب في الهند 1٪ عن الفترة المقابلة من العام الماضي.

236.4 مليار دولار حجم الطلب

على الذهب في 2012

ذكر تقرير صدر عن مجلس الذهب العالمي أن حجم الطلب العالمي على الذهب بلغ 236,4 مليار دولار في العام 2012 مسجلاً أعلى قيمة له، وبلغت قيمة الطلب العالمي على الذهب في الربع الأخير من العام 66,2 مليار دولار أي زيادة بنسبة 6٪ على أساس سنوي مسجلاً أعلى قيمة على الإطلاق مقارنة بالدورات الأخيرة السابقة. وأضاف التقرير أن الطلب العالمي على الذهب في الربع الأخير من 2012 حقق ما مقداره 1,195,9 طناً مسجلاً زيادة نسبتها 4٪ عن الفترة نفسها من العام 2011، كما بلغ معدل سعر الذهب في الربع الأخير من العام 2012 مستويات قياسية، حيث بلغ 1,721,8 دولاراً للأونصة مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 1٪ عن معدل السعر القياسي في الربع الثالث من العام 2011، وبلغ معدل سعر الذهب 1,669,0 دولاراً للأونصة خلال عام 2012، بزيادة 6٪ مقارنة بمعدل سعره في عام 2011 حيث كان 1,571,5 دولاراً للأونصة.